Journal Of the Iraqia University (75-8) May (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

نوع النظام الانتخابي ودوره في مخرجات العمليات الانتخابية للدورتين الانتخابيتين (٢٠١٨-٢٠٢١)في محافظة ميسان(*)

المشرف ا.د. ظاهر عبد الزهرة خضير الربيعي

احمد نصير عبد الزهرة الجابري

جامعة البصرة/كلية التربية للعلوم الانسانية

dhahir.khudair@uobasrah.edu.iq
pgs.ahmed.naseer@uobasrah.edu.iq

المستخلص.

يُعدّ تصميم النظام الانتخابي أحد أكثر العوامل تأثيرا في توجيه وتنظيم العملية الانتخابية ونتائجها. فطريقة تنظيمه، وما يتضمنه من قواعد وإجراءات، ويمكن أن يسهم في ترجيح كفة قوى سياسية معينة إذا ما جرى توظيف بعض عناصره بما يخدم مصالحها. ويتجلى ذلك بوضوح في الجوانب المكانية للنظام، ولا سيما في كيفية تحديد الدوائر الانتخابية وترسيم حدودها، إذ قد يفضي هذا الترسيم إلى تعزيز فرص جهات سياسية بعينها تبعا لانتشار قواعدها الشعبية جغرافيا.كما أن طبيعة النظام المعتمد تنعكس بصورة مباشرة على نوعية المرشحين وفرصهم، سواء كانوا مستقلين أم منتمين إلى أحزاب معينة، فضلا عن تأثيرها في مستوى حرية الناخب في التصويت. وفي هذا السياق، تلعب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمحافظة دوراً مهماً في تشكيل اتجاهات التصويت، لذا تسهم الروابط المشتركة بين السكان في رسم أنماط سلوكية انتخابية متقاربة.

Abstract.

The design of the electoral system is considered one of the most influential factors in shaping the course and outcomes of the electoral process. The way it is structured, along with the rules and procedures it includes, can contribute to favoring certain political forces if some of its elements are employed in a manner that serves their interests. This is particularly evident in the spatial dimensions of the system, especially in how electoral districts are defined and their boundaries drawn, as such delineation may enhance the chances of specific political actors depending on the geographical distribution of their support base. Moreover, the nature of the adopted electoral system directly affects the type of candidates and their opportunities, whether they are independents or party-affiliated. It also influences the degree of freedom voters have in making their choices. In this context, the social, economic, and cultural characteristics of a governorate play a significant role in shaping voting trends, as shared ties among residents contribute to the formation of similar electoral behavior patterns.

مشكلة الدراسة.

١. هل هنالك تأثير لنوع النظام الانتخابي على نتائج الانتخابات؟

٢. هل هنالك تأثير لنوع النظام الانتخابي لنوعية المرشحين سواء كانوا مستقلين ام منتمين لأحزاب سياسية؟

٣. هل ان النظام الانتخابي المستخدم يتيح حرية للناخب في اختيار مرشحيهم ضمن الحدود الادارية للمحافظة؟

فرضيات الدراسة.

١. هنالك تأثير واضح لنوع النظام الانتخابي على النتائج النهائية للانتخابات.

٢. للنظام الانتخابي المتبع يمكن ان يؤثر على توعية المرشحين اعتمادا على ضوء بنوده القانونية التي تتيح ترشيح المستقلين من عدمهم.

٣. ان النظام الانتخابي يساعد على رسم الدوائر الانتخابية وهذا بدوره يحجم من حرية الناخبين من اختيار مرشحيهم في عمم المحافظة.

اهمية الدراسة.

تتجلى أهمية الدراسة بأنها تسهم في فهم التأثير المباشر للنظام الانتخابي المتبع في رسم النتائج النهائية في ضوء معطيات بنوده القانونية وبالتالي يساعد في رسم الدوائر الانتخابية بما يمنح الافضلية لجهة معينة على حساب الجهات الاخرى، فضلا انها تساعد على مدى مقبولية لنوع النظام المتبع من قبل الناخبين. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من الدور الحيوي الذي يلعبه النظام الانتخابي كإحدى الركائز الرئيسية لبناء النظام السياسي وتشكيل نتائج العملية الديمقراطية. فلا تقتصر وظيفته على تنظيم عملية الاقتراع فقط، بل يتجاوز ذلك ليؤثر في طبيعة التمثيل السياسي، وآلية توزيع المقاعد، ومدى قدرة القوى السياسية على الوصول إلى مواقع السلطة.

هدف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى توضيح تأثير النظام الانتخابي على نتائج العملية الانتخابية وتحديد طبيعة المخرجات السياسية. تستعرض الإطار المفاهيمي للنظام الانتخابي، تعريفه وأنواعه، مع تحليل تأثير تصميمه على توزيع المقاعد البرلمانية وتمثيل القوى السياسية في التشريع. كما تركز على دور تقسيم الدوائر الانتخابية في تحديد النتائج ومدى تحقيق عدالة التمثيل وتكافؤ الفرص بين المرشحين المستقلين والمنتمين للأحزاب السياسية.

منهج الدراسة.

ابرز المناهج التي استعان بها الباحث هو المنهج التحليلي الوصفي الذي استعان به الباحث في فهم النظام الانتخابي بوصفه الانسب في هكذا دراسة من خلال فهم انواع النظم الانتخابية وتأثيره على مخرجات العملية الانتخابية ومعرفة انواعه وخصائص كل نوع منه، فضلا عن الكيفية التي يتم بها توزيع المقاعد على الاحزاب والشخصيات الفائزة[١]. كما استعان الباحث بالمنهج المقارن والذي من خلاله قارن بين الانظمة الانتخابية التي استعين بها في سنوات الدراسة في، مع بيان اوجه التشابه والاختلاف في ما بينهما وتأثير كل نظام على العملية الانتخابية من حيث النتائج وتوزيع المقاعد على الفائزين لرسم طرق واضحة في التمثيل السياسي[٢]، اما المنهج الاخير الذي استعان به الباحث في دراسته هو المنهج التحليلي المكاني والذي من خلاله يمكن ان يكون اثر تقسيم الدوائر الانتخابية على النتائج النهائية للانتخابات من خلال معرفة السلوك التصويتي لكل دائرة انتخابية[٣].

اولا: مفهوم النظام الانتخابي.

لاقت الانظمة الانتخابية استحسان كبير من قبل الحكومات واخذ هذا الحقل المعرفي بالتطور أذ ساعد ذلك على فهم انواع النظم الانتخابية المتبعة في ذلك الوق فضلا عن تحديث انظمة انتخابية جديدة بما يتلاءم مع اوضاع كل دولة، أذ ساعد تطور هذا المجال من الدراسات نتيجة الى عدة عوامل منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية والمستوى الثقافي[٤]. وان التفسير الدولي للديمقراطية خلال مرحلة الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم تكونت الحاجة للبحث عن نظم انتخابية للتمثيل السياسي اما في الفترة التي اعقبت فترة التسعينات اذ شهدت حركات التحرر والديمقراطية في معظم دول العالم اذ اصبح بموجبها النظام الانتخابي حلقة مهمه في انظمة الحكم كما يعد ممثلا اساسيا للديمقراطية[٥]. وتعد مسألة اختيار النظام الانتخابي من اهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي فأن بعض الانظمة الانتخابية نجدها نجحت نجاحا منقطع النظير ونجد نفس النظام الانتخابي المعتمد في دولة يكون قد لاقى الفشل في تطبيقه وهذا يعتمد على الظروف الخاصة في اي دولة ومنها الظروف الجغرافية بكل جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[٦]. ونتيجة لذلك عندما نقوم باختيار النظام الانتخابي لأي دولة يترتب علينا الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات الدينية والعرقية والايدولوجية واللغوية وكذلك النمط الديمقراطي الموجود في الدولة مع التركيز على الجوانب الجغرافية والتي تتمثل في التقسيم العادل للدوائر الانتخابية [٧]. اما المتغيرات الاساسية للنظم الانتخابية تتمثل في المعادلة الانتخابية المستخدمة (هل يتم استخدام النظم الانتخابية النسبية ام الاكثرية ام المختلطة او غيرها من النظم وما هي المعادلة التي يتم بها حساب الاصوات وتركيبة ورقة الاقتراع [٨]لذلك تختلف الانظمة الانتخابية تبعا لاختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في كل دولة على حده اذ اختيار كل دولة النظام المناسب لها والذي يجعل التمثيل البرلماني للشعب اكثر واقعية[٩]. وان النظام الانتخابي هو الطريقة التي بواسطتها كيفية احتساب اصوات الناخبين من اجل معرفة المرشحين الفائزين سواء كانت النظام المعتمد نسبيا ام اكثريا[١٠]. وهي عملية منظمة حقوق الافراد كافة في الممارسة الديمقراطية لانتخاب من يمثله[١١]. وتعرف هذه القواعد الاساليب والطرق التي تستخدم لعرض المرشحين على الناخبين عند تحديد النتائج وفرزها عند استخدام نظام انتخابي معين[12]. ويعد النظام الانتخابي القوانين التي تنظم العملية الانتخابية منذ بدء العملية الى مرحلة توزيع الاصوات على المرشحين وترجمة الاصوات الى مقاعد في مجالس الحكم بمختلف مسمياتها[13]. ولذلك ان مفهوم الانظام الانتخابي يتجاوز المسائل التقنية والقانونية كافة ونتيجة الى ذلك هو عبارة عن قوانين نافذة ملزمة التنفيذ [١٤]. اذا النظام الانتخابي هو الذي سيحدد هيكلية شكل وهيكلية

الحكومة او القوى السياسية القادمة وحجم الاحزاب السياسية وطبيعة البرلمان وهو على مستوى خطورة عالي جدا لإمكانية استغلاله لصالح جهة معينه [١٥]. وعند دراسة اي باحث جغرافي لأي نظام انتخابي في مختلف دول العالم يجب ان يوضح ماهي الدواف الجغرافية لاختيار هذا النظام فعلى سبيل المثال هنالك رغبة لدى بعض الدول منع انشاق الاقليات وهنالك دول تريد العكس من ذلك من خلال اضعاف اصواتهم بين مختلف الدوائر الانتخابية[١٦].

ثانيا:- انواع النظم الانتخابية التي استخدمت في سنوات الدراسة.

١. **نظام دورة ٢٠١٨ النيابية:-** اتبع العراق هذا النظام للأعوام ٢٠١٠ و٢٠١٨ وهو نظام القائمة المفتوحة ذو التمثيل النسبي والذي يسمى نظام (سانت ليغو المعدل) ، والذي بموجبه توزيع المقاعد في البرلمان على القوائم في كل دائرة انتخابية اذ مثلت كل محافظة دائرة انتخابية واحدة ولتطبيق هذا النظام لابد من تقديم القوائم الانتخابية من الاحزاب المتنافسة وتقسيم المقاعد على ضوء ما حصلت علية كل قائمة من اصوات وبهذه الطريقة اتبعت حساب الصوت المتحول للأحزاب الرابحة ضمن القائمة الانتخابية من الاحزاب التي حصلت على عدد قليل من الاصوات[١٧]. وسبقت الانتخابات صدور قرار (١٢ لسنة ٢٠١٨)عن مجلس النواب الصادر استنادا عن قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم(٤٥) لسنة ٢٠١٣ المعدل لألية توزيع المقاعد

أ- يتم ترتيب القوائم المتنافسة في الدائرة الانتخابية اي في كل محافظة حسب الاصوات الصحيحة التي حصلت عليها القوائم من الاعلى الى الاسفل

ب- يتم تقسيم الاصوات على الارقام الفردية (١.٧ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ٩ الخ) الى ان نصل الى عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية بعد ما كان في انتخابات ٢٠١٦ التقسيم يبدا من (١،٦)

ج- يتم تخصيص مقعد للقائمة التي حصلت على اعلي ناتج قسمة وبالترتيب الجدول رقم (١) التوضيحي من قبل الباحث أذ تشير الارقام التي تحتها خط هي الاصوات الاعلى من حاصل القسمة والتي حصلت على مقعد نيابي

د- يعاد ترتيب اسماء المرشحين داخل القائمة المفتوحة استنادا الى عدد الاصوات التي حصل عليها كل مرشح من الاعلى الى الاسفل

هـ- يتم تخصيص مقاعد للمرشحين الذين حصلوا على اكبر عدد من الاصوات داخل القائمة من استحقاق القائمة نفسها [18].

و- يضمن هذا النظام حصة كوتا النساء بمقعد واحد لكل ثلاث مقاعد للرجال في حالة عدم تحقق نسبة النساء من طريقة تقسيم الاصوات على الارقام الفردية فتحدد حصة كل قائمة من حصة النساء واذا بقيت مقاعد شاغلة يتم تحديد المقاعد لهن حتى وان حصلن على عدد قليل من الاصوات من خلال المنافسة بينهن.

ز- توزيع المقاعد على المكونات (المسيحي،الصابئي ، المندائي ، الشبكي ، الايزيدي) للقائمة التي حصلت على اعلى الاصوات لهذه المكونات ومن بعدها يتم ترتيب القوائم التي تنافست على المكونات من الاعلى الى الاسفل بغض النظر عن الكيانات السياسية التي ينتمون اليها في (بغداد – كركوك – اربيل – نينوى – دهوك).

ح- اضاف مجلس النواب مقعدا للكورد الفيليين في محافظة واسط [١٩].

كما اعلنت المفوضية المستقلة للانتخابات بأن عراقيي الخارج يمكنهم التصويت الكترونيا في ٢١ دولة بـ١٤٠ مركز اقتراع أذ بلغ اكثرها في الولايات المتحدة بـ١٨ مركزا [٢٠]**الجدول رقم(١) عدد الاصوات التي حصلت عليها القائمة وعدد المقاعد في البرلمان للدورة الانتخابية ٢٠١٨**

تسلسل القائمة	عدد الاصوات التي حصلت عليها القائمة	الارقام الفردية التي تقسم عليها اصوات الناخبين					عدد المقاعد التي حصلت عليها القائمة
		1.7	3	5	7	9	
1	500000	294117	166666	100000	71428	55555	3
2	400000	235294	133333	80000	57142	44444	3
3	300000	176470	100000	60000	42857	33333	2
4	200000	117647	66666	40000	28571	22222	1

5	100000	58823	33333	20000	14285	11111	ـــــ

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مثال توضيحي.

اما الاثر السياسي للنظم الانتخابية النسبية التي اتبعها العراق منذ عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠١٨ والذي يسمح لكل كيان سياسي عدد من المقاعد البرلمانية على ضوء عدد الاصوات التي حصلها عليها وهكذا نوع من الانظمة سمحت للأحزاب الصغيرة بالحصول على المقاعد لان هذا النظام يسمح بالتعددية الحزبية في قبة البرلمان لان القانون العراقي لم يحدد القانون العراقي العتبة الانتخابية التي تحدد النسبة القانونية من الاصوات في سبيل التمثيل السياسي والتي في حيال عدم حصولها على هذه النسبة تستبعد من التمثيل السياسي لها ، وهذا ساعد على صعود اعداد كبيرة من الاحزاب السياسية الصغيرة لدفة الحكم التشريعي وهذا ادى بدوره بتشكيل حكومات ائتلافية لأربع دورات انتخابية منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٨ [٢١]. الا ان المأخذ على هذا النوع من النظام الانتخابي هو حدوث تعددية مفرطة بالتمثيل السياسي وهذا ادى الى صعوبة تشكيل الحكومة والالتزام بالأوقات الدستورية الذي نص عليه الدستور العراقي ، وان هذه التعددية لم تشكل على اساس التنافس بل على اساس التوافق المحاصصاتي بين الاحزاب السياسية اي تشكيل حكومة توافقية تحت مسميات (حكومة الشراكة الوطنية او حكومة الوحدة الوطنية) وهي بعيدة عن ذلك مما ادى الى غياب المعارضة الوطنية بسبب مشاركة جميع الاحزاب السياسية في تشكيل الحكومة لغرض الحصول على امتيازات عدة، ويعد سببا رئيسا لحكومة اذ لم تستطيع تنفيذ برامجها الانتخابية بسبب كثرة الاحزاب المشاركة لتعارض في التوجهات والآراء السياسية والاجتماعية والاقتصادية وسبب ذلك عدم الاستقرار السياسي في العراق[٢٢]. وهذه التعددية الحزبية في التمثيل السياسي جاءت بسبب ضعف الوعي السياسي للناخب اذ تميز بالنزعة الايدولوجية لموقفه تجاه الاحزاب ، وان الكثير من الاحزاب لجأت الى اثارة الصراع السياسي مع بقية المنافسين في سبيل الحصول على تأييد شعبي وهذا بدوره ساعد على انقسام اصوات الناخبين للعديد من الاحزاب المشاركة في العملية السياسية [٢٣].

٢. **نظام الدورة النيابية لعام ٢٠٢١:-** ان التظاهرات التي حدثت في تشرين الاول من عام ٢٠١٩ التي نادت بالإصلاح السياسي وتوفير الخدمات والوظائف والتي من شأنها ساعدت على قرار قانون الانتخابات المبكر رقم (٩) لعام ٢٠٢٠ فقد ساهم الضغط الجماهيري الى اعادة تشكيل هيئة المفوضية التي برزت عليها الكثير من الشبهات، أذ اعتمد من بعدها نظام الصوت الواحد غير المتحول وهذا ادى الى الغاء النظام النسبي الذي عمل به العراق للدورات السابقة[٢٤]. وتعد هذه الانتخابات البرلمانية الخامسة منذ عام ٢٠٠٣ والتي اعتمدت نظام الدوائر المتعددة ذو تمثيل الاكثرية واستقلالية الترشيح، وفيها قسم العراق الى (٨٣) دائرة انتخابية ، تتكون من ٢٢٩ مقعد وان ٢٢٠ مقعد مخصص للمحافظات وان (٩) مقاعد مخصصة للمكونات بعد ما كانت ثمانية مقاعد في الدورات السابقة وذلك بسبب اضافة مقعد للكورد الفيليين ضمن دوائر محافظة واسط ، وان الكوتا الخاصة بالمسيحين والصابئة المندائيين يصوتون لدائرة انتخابية واحدة على الرغم من اماكن تواجدهم الجغرافي بين محافظات العراق وان ٢٥٪ من نسبة المقاعد خصصت للكوتا النسائية، ويعاد ترتيب تسلسل المرشحين في الدائرة الانتخابية وفقا لعدد الاصوات التي حصلوا عليها والمرشح الذي يحصل على اكبر عددا من الاصوات يعد فائزا وهذا بدوره الغي نظام تحويل الاصوات التي حصل عليها المرشح الخاسر الى القائمة وبدوره تهمل ولا تحتسب ، اما في حال تساوي عدد الاصوات تلجأ المفوضية الى القرعة العلنية لاختيار الفائز، كما الغت في هذه الدورة من الانتخابات اصويت الخارج وذلك بسبب اعتماد الدوائر المتعددة [٢٥]. فضلا عن ان تصويت الخارج كانت تشوبه الكثير من شبهات التزوير، وان ال(٨٣) دائرة تقسم على المحافظات حسب النسب السكانية ، وحصلت بغداد وحدها على اكبر عدد من الدوائر الانتخابية بـ١٧ دائرة بسبب الكثافة السكانية الكبيرة والتي يفوز منها(٧١) نائبا [٢٦]. اما منطقة الدراسة(محافظة ميسان) فقد قسمت الى (٣) دوائر انتخابية يفوز عنها عشرة نواب ثلاث منها للكوتا النسائية.ان النظام الانتخابي الذي اتبع في عام ٢٠٢١ ادى دورا حاسما في مسار العملية السياسية من خلال النتائج الذي افرزها على الواقع السياسي لان عدد الاحزاب وطبيعة التحالفات الذي ساد في هذه الدورة ما هو الا نتائج لاستخدام هذا النظام والذي اثر بدوره على طبيعة الحملات الانتخابية، لان هذا النظام يعطي شعبية سياسية للمرشحين المحليين اكثر من مرشحي الاحزاب ومن المأخذ على هذا النظام انه يؤدي دور كبير تشتيت الاصوات وان ازدياد هذه النسبة يؤدي الى ضعف التمثيل السياسي للناخبين مما اثر على عدم ثقة الناخب بالعملية السياسية، ففي الانتخابات التشريعية في العراق لعام ٢٠٢١ كان عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت في دوائر العراق الانتخابية كافة (٢٢,١١٦,٣٢٢) اما مجموع المصوتين (٩,٩٦٢,١٠٦)بينما عدد الاصوات التي مثلت كانت اقل من نصف عدد المصوتين وهذا يعني ان نسبة الاصوات المهدورة بلغت اكثر من(٥٠٪)[٢٧]. وان العنوان الواضح لهذا النظام هو الاغلبية السياسية اي ان الحزب الذي يوكل اليه تشكيل الحكومة يجب ان يحصد (٥٠+١) من مجموع مقاعد البرلمان وبسبب النتائج النهائية اذ حصل التيار الصدري على (٧٣) مقعد برلماني وهو بحاجة الى (٩٢) مقعد لكي يشكل الحكومة الا انه لم يستطيع الوصول الى تشكيل الدولة لعدم التحالف معه للوصول الى(١٦٩) صوتا الذي يؤهله الى

تشكيل الحكومة ولهذا قدم اعضائه الاستقالة وتشكيل الحكومة من قبل الاطار التنسيقي والاحزاب السنية والكردية، هذا يعني انه لا يوجد خلل في النظام الانتخابي بل الخلل في عدم توافق هذا النظام مع التركيبة الاجتماعية والاثنية والعرقية والسياسية العراقية[٢٨]،وان الفهم الخاطئ للمادة (٤٥) من قانون الانتخابات رقم (٩)لعام ٢٠٢٠ والذي ينص على الآتي (لا يحق لأي نائب مستقل او حزب معين او كتلة الانتقال بين القوائم الانتخابية الا بعد فترة تشكيل الحكومة ، لكن هذه المادة اعطت الصلاحية لائتلاف اكثر من قائمة لتشكيل الحكومة[٢٩]. وهذا ما حصلت علية قائمة الاطار التنسيقي وسحب البساط من تحت التيار الصدري الفائز الاول في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١ وتشكيل الحكومة آنذاك، فمن عوامل نجاح نظام الاغلبية هو يتوجب وجود قاعدة جماهيرية كبيرة للأحزاب حتي تتمكن من تشكيل الحكومة بالأغلبية، ويرى الباحث ان النظام الانسب للعراق هو نظام الدوائر المتعددة ويعد الفائز في الانتخابات بعد اعلان نتائجها هو المسؤول عن تشكيل الحكومة أذ لا تشترط عليه الحصول على (٥٠+١)، وتعد القائمة او الحزب الحاصل على اعلى المقاعد في الانتخابات هو من يشكل الحكومة ولا يحق للقوائم التحالف بعد ظهور النتائج ، بل يمكنها الاشتراك بالحكومة والتحالف مع الفائز الاول للمساهمة على قاعدة الشراكة بالحكم وتحت اتفاق الشراكة الوطنية لبناء العراق وليس التحالفات المحاصصائية الحزبية والطائفية او القومية او الاثنية.

ثالثا:- واقع نتائج الانتخابات لسنوات الدراسة في محافظة ميسان.

١. **انتخابات عام ٢٠١٨ :** جرت دورة الانتخابات البرلمانية الرابعة بعد سقوط النظام البائد عام ٢٠٠٣ في ١٠ ايار من عام ٢٠١٨، اذ بلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم الانتخاب في العراق نحو(٢٤٣٥٢٢٤٣) ناخب وبلغ عدد الذين صوتوا في هذه الانتخابات نحو(١٠٨٤٠٩٦٦)مصوت، اذ بلغت نسبة المشاركة فيها بما يقارب(٤٤.٥٪)ومن تلك الاحصائيات كانت نسبة العزوف الانتخابي اعلاها من الدورات التي سبقتها، وقبل اجراء الانتخابات اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بمشاركة نحو(٢٣) ائتلافا و(٤٥) حزبا واما عدد المرشحين المستقلين بلغوا (١٩)شخص وكانت حصة مقاعد الاقليات (٩) مقعد وبلغ عدد المرشحين (٦٩٩٠)مرشح اذ بلغ الذكور منهم(٤٩٧٩) والاناث(٢٠١١)يتنافسون على(٣٢٩)مقعدا برلمانيا، اما في محافظة ميسان بلغ عدد الناخبين نحو(٧١٢٢٧٤)ناخب، اما المصوتين نحو (٢٩٩٠٩٧) مصوت وبلغت نسبة المشاركة في المحافظة بنسبة(٤٢٪)وهي منخفضة عن نسبة المشاركة العامة في العراق في الاقتراع العام والتي بلغت(٤٤.٥٪)، اما عدد الناخبين في التصويت الخاص في محافظة ميسان بلغ (٢٣٦٧١) ناخب، اما عدد الذين صوتوا بلغ (١٧٢١٨) مصوت وبنسبة مشاركة(٧٣٪)، وبلغ عدد المرشحين في محافظة ميسان(١٠٥)وبنسبة(١.٥٪) من مجموع المرشحين في العراق، اما عدد المقاعد المحصصة لمحافظة ميسان بلغ عددها(١٠)مقعد برلماني من مجموع (٣٢٩) مقعد في العراق، وبنسبة(٣٪) من مجموع مقاعد البرلمان العراقي، اما نسبة التمثيل في محافظة ميسان بلغت نحو (١١١٢٦٧) وهي قيمة المقعد البرلماني بالنسبة لعدد السكان في محافظة ميسان، اما عدد المقاعد حسب قانون، الانتخابات وهي (١٠٠٠٠٠) ناخب لكل مقعد، اذ بلغت عددها (١١) مقعد، وبالمقارنة مع قيمة التمثيل النسبي للمقعد في عموم العراق، اذ بلغت نحو (١٢٢٤٩٨)ناخب لكل مقعد وبفارق(١٣٤١٣)ناخب نقصان للمقعد في منطقة الدراسة وهذا يدل انخفاض التمثيل النسبي للمقاعد في محافظة ميسان بالنسبة لعدد كبير من محافظات العراق، ومن خلال المقارنة بين القوائم الفائزة في محافظة ميسان وبين محافظات الوسط والجنوب العراق نجد ان هنالك تطابق كبير للقوائم الفائزة اذ كانت القوائم الفائزة في محافظة ميسان وهي (سائرون – تحالف الفتح – تيار الحكمة – ائتلاف النصر – ائتلاف دولة القانون) نجد ان الائتلافات والقوائم والتيارات الفائزة في محافظات جنوب العراق هي نفسها التي فازت في محافظة ميسان، اذ حصل سائرون على (٢٥) مقعد وتحالف الفتح على (٢١)مقعد وائتلاف النصر على (١٥)مقعد وتيار الحكمة الوطني على (٨)مقعد وائتلاف دولة القانون على (١١) مقعد، وان القوائم التي نافست في محافظات جنوب العراق حصلت على (٨٠) مقعد من مجموع (٨٤) مقعد في هذه المحافظات، اما من خلال المقارنة مع محافظات وسط العراق نلاحظ ان الفائزين هم كل من سائرون وحصلوا على (٢٩) مقعد وتحالف الفتح على (٢٣)مقعد وتيار الحكمة الوطني على (١١) مقعد وائتلاف النصر (٢٠) مقعد ودولة القانون على (١٤) مقعد، وان مجموع المقاعد التي حصلت عليها القوائم اعلاه (٩٧) مقعد من مجموع (١٥١) مقعد لمحافظات وسط العراق وهي نفسها التي نافست في محافظة ميسان، واما من خلال المقارنة مع محافظات شمال العراق اذ حصل ائتلاف النصر على (٧) مقعد وتحالف الفتح على (٣) مقعد، اذ كان مجموعها (١٠) مقعد من مجموع (٩٣) مقعد لمحافظات شمال العراق كافة، ونتيجة لذلك نلاحظ ان هنالك تطابق في توجهات الناخبين السياسية بين محافظة ميسان وبين محافظات وسط وجنوب العراق، واختلافها بين محافظة ميسان ومحافظات شمال العراق، واما من خلال التوزيع الجغرافي لأعضاء البرلمان في محافظة ميسان اذ بلغوا(٨) نواب جدد لم يشاركوا في اي دورة نيابية سابقة ومن مجموع(٢١٤)نائب جديد في جميع محافظات العراق ، اما عدد النواب الذين مثلوا المحافظة في دورة سابقة فكان العدد نائب واحد فقط من مجموع(٦٨) نائب مثلوا البرلمان في دورة سابقة في محافظات العراق، اما عدد النواب

الذين مثلوا البرلمان العراقي في جميع دوراته منذ سقوط النظام السابق في محافظة ميسان وكان العدد نائب واحد من مجموع (١٣) نائب اشتركوا في جميع الدورات السابقة في محافظات العراق[٣٠].اما عدد الاصوات التي حصلت عليها القوائم والشخصيات في الاقتراع العام لمحافظة ميسان ومن خلال النظر الى جدول (٢) تبين الاتي .

١. بلغ عدد الاصوات في الاقتراع العام (٢٨٧٧٥٤) صوت.

٢. اظهرت هذه الدورة الانتخابية ببروز خمس قوائم سياسية رئيسة مسيطرة على الساحة السياسية وفي الرقعة الجغرافية لمحافظة ميسان من حيث الدعم التصويتي لهم في الاقتراع العام، اذ حل سائرون بالمرتبة الاولى وحصد من خلالها (١٢٤٤٤٢) صوت وبنسبة(٤٣.٢٥٪) من مجموع الاصوات في محافظة ميسان للتصويت العام وحصد من خلال هذا الدعم التصويتي على(٥) مقاعد برلمانية، اما تحالف الفتح جاء ثانيا بعدد اصوات(٥٧٧٢٤) وبنسبة(٢٠.٠٦٪) وحصد من خلال هذه الاصوات على مقعدين برلمانيين لمحافظة ميسان، اما ثالثا حل تيار الحكمة الوطني بعدد اصوات (٣٦٣٣١) وبنسبة مئوية (١٢.٦٣٪) من مجموع اصوات الاقتراع العام في محافظة ميسان اما المركز الرابع جاء ائتلاف النصر اذ حصل على (٣٤١١٤) مصوت وبنسبة مئوية (١١.٨٦٪) وحصد من خلال هذه الاصوات على مقعد واحد، وفي المركز الخامس جاء ائتلاف دولة القانون بعدد اصوات (٢٩٠٨٤) وبنسبة مئوية (١٠.١١٪) من مجموع الاصوات في الاقتراع العام لمحافظة ميسان وحصد من خلالها على مقعد واحد، ومجموع الاصوات التي حصلت عليها القوائم الفائزة بلغت(٢٨١٦٩٥) صوت وبنسبة (٩٧.٨٪) من مجموع الاصوات في الاقتراع العام .

٣. اما بقية القوائم والشخصيات السياسية والتي بلغ عددها (١٦) قائمة وشخصية حصلت على (٦٠٥٩) صوت وبنسبة (٢.٢٪) ولم يؤهلها هذا من تحقيق اي مقعد في مجلس النواب العراقي لصالح محافظة ميسان.الجدول(٢)الاصوات التي حصلت عليها القوائم والشخصيات في الاقتراع العام في محافظة ميسان عام ٢٠١٨

اسم القائمة	اصوات القائمة	النسبة %	عدد المقاعد	اسم القائمة	اصوات القائمة	النسبة %	عدد المقاعد
سائرون	124442	43.25	5	نوفل الناشي	364	0.13	0
تحالف الفتح	57724	20.06	2	رعد جبار صالح	304	0.11	0
ائتلاف النصر	34114	11.86	1	الدكتور فراس كوركيس عزيز	190	0.07	0
ائتلاف دولة القانون	29084	10.11	1	ائتلاف الرافدين	191	0.08	0
تيار الحكمة الوطني	36331	12.63	1	حارث شنشل الحارثي	174	0.06	0
ائتلاف الوطنية	1793	0.62	0	أبناء النهرين	212	0.09	0
حراك الجيل الجديد	904	0.31	0	اتحاد بيث نهرين الوطني	182	0.06	0
الدكتور سلام نعيم عطيه	575	0.20	0	ائتلاف الكلدان	119	0.04	0
لمياء شاوي الهلالي	528	0.18	0	المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري	81	0.03	0
حركة بابليون	358	0.12	0	حركة تجمع السريان	44	0.02	0
				رحيم لعيبي ثامر	40	0.01	0
المجموع					287754	100	10

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، المكتب الوطني، بغداد، بيانات(غير منشورة) لعام ٢٠١٨.

اما في ما يخص معدل تنافس الكتل الفائزة في انتخابات٢٠١٨ في اقضية محافظة ميسان ومختلف اشكال التصويت، ومن خلال النظر الى الجدول(3) والخريطة(١) يتبين الاتي.

- بلغ إجمالي أصوات المرشحين الفائزين في قضاء العمارة(١٥٨٧٦٤)صوتا، اذ حصل تحالف سائرون على(٨١٨٩٣)صوتا بنسبة(٥٢٪)من مجموع الأصوات الفائزة، مما مكنه من تحقيق أكبر دعم جغرافي للتصويت لصالح مرشحيه، جاء تحالف الفتح في المرتبة الثانية بعدد أصوات بلغ(٢٦٨٠٣)صوتا بنسبة(١٧٪)، أما المرتبة الثالثة من حيث الدعم التصويتي، فقد احتلها تحالف النصر بواقع(٢٠٣٢١) صوتا وبنسبة(١٣٪)، في المركز الرابع جاء تيار الحكمة بعدد أصوات بلغ(١٥٦٥١)صوتا بنسبة(١٠٪)، وأخيرا حصلت دولة القانون على المركز الخامس والأخير بعدد أصوات بلغ(١٤٠٩٦) صوتا بنسبة(٨٪)من مجموع الأصوات في هذا القضاء.
- في قضاء علي الغربي، بلغ مجموع الأصوات التي حصل عليها الفائزون(١٦٥٠٥)صوتا، اذ توزعت هذه الأصوات على النحو التالي: حصل تحالف سائرون على(٧٤٠٣)صوتا بنسبة(٤٥٪)، ما جعله يحتل الصدارة نتيجة للدعم السياسي الكبير الذي تلقاه، وجاء تحالف الفتح في المركز الثاني بحصوله على(٣٦٦١) صوتا وبنسبة(٢٢٪) من إجمالي أصوات الفائزين في القضاء، أما المركز الثالث فقد احتلته دولة القانون بعدد أصوات(٢١٣٩)وبنسبة(١٣٪)، تلاه تيار الحكمة في المركز الرابع بـ (٢١٠٣) صوتا ونسبة(١٣٪)، وأخيرا، جاء تحالف النصر في المركز الخامس والأخير بعدد أصوات بلغ (١١٩٩)وبنسبة(٧٪)من إجمالي أصوات الفائزين.

في قضاء الميمونة، بلغ مجموع أصوات القوائم السياسية الفائزة(٢٤٤٠١) صوتا، تمكن تحالف الفتح من تحقيق أكبر عدد من الأصوات بحصيلة بلغت نحو(٨١٠٠)صوت بنسبة(٣٣٪)من مجموع الأصوات في القضاء، أما قائمة سائرون فقد جاءت في المرتبة الثانية بعدد أصوات(٧٧٥٤)صوتا بنسبة(٣٢٪)، في المرتبة الثالثة حصل تحالف النصر على(٣٧٩٩)صوتا بنسبة(١٦٪)، بينما جاءت دولة القانون في المركز الرابع بعدد أصوات بلغ(٣٥٥٢) صوتا، بنسبة(١٤٪)، وأخيرا، حل تيار الحكمة في المرتبة الأخيرة بعدد أصوات(١١٩٦)صوتا، بنسبة(٥٪)من مجموع الأصوات في هذا القضاء.

- بلغت اعداد اصوات الفائزين في قضاء قلعة صالح(٢٢٥٠٣)، اذا امكن سائرون من حصد (٦٧٦٦) صوت وبنسبة (٣٠٪) وهذا مكنه من الحصول على اكبر دعم تصويتي في هذا القضاء مقارنة بأصوات القوائم الفائزة، اما في المركز الثاني تمكن تحالف الفتح من الحصول على(٦٠٨٤)وبنسبة(٢٧٪)،وفي المركز الثالث جاء تيار الحكمة وبعدد اصوات بلغت(٥٣٥٥)وبنسبة(٢٤٪)،وبالمركز الثالث من حيث الدعم التصويتي جاء تحالف النصر وبعدد اصوات(٣٠٩٢)وبنسبة(١٤٪)، واخيرا حلت دولة القانون كأضعف دعم تصويتي لها اذ بلغت مجموع اصوات الفائزين لهذه القائمة(١٢٠٦)صوت وبنسبة(٥٪)من مجموع جميع اصوات الفائزين في هذا القضاء.
- اما في قضاء المجر الكبير بلغ مجموع اصوات الفائزين(٣٦٣١٣)صوت، حصد سائرون المركز الاول وبعدد اصوات(١٣١١٠)وبنسبة(٣٦٪)من مجموع اصوات الفائزين في هذه القضاء، وفي المركز الثاني جاء تحالف الفتح اذ تمكن من الحصول على(٨٣٢٠)صوت وبنسبة(٢٣٪)، وفي المركز الثالث حصل تيار الحكمة على(٦٦٥٢)وبنسبة(١٨٪)، وفي المركز الرابع جاءت دولة القانون وبعدد اصوات(٥٣١٨)وبنسبة(١٥٪)،اما في المركز الاخير حل نحالف النصر وبعدد اصوات(٢٩١٣) وبنسبة(٨٪)، من مجموع اصوات الفائزين في هذا القضاء.
- بلغت اعداد الاصوات في قضاء الكحلاء للفائزين من القوائم السياسية(٢٣٢٠٩)، اذ تمكن سائرون من الحصول على(٧٥١٦)وبنسبة(٣٢٪)وهذا اهله من حصد اكبر عدد من الاصوات مقارنة بأصوات الفائزين الاخرين في القضاء,اما في المركز الثاني جاء تيار الحكمة بعدد اصوات(٥٣٧٤)وبنسبة(٢٣٪) وجاء في المركز الثالث من حيث الدعم التصويتي نحالف الفتح وبعدد اصوات(٤٧٥٦)وبنسبة(٢٠٪)، اما في المركز الرابع جاء نحالف النصر وبعدد اصوات(٢٧٩٠)وبنسبة(١٢٪)، واخير وفي المركز الخامس جاءت دولة القانون وبعدد اصوات(٢٧٧٣)وبنسبة(١٢٪).

- **الجدول(٣)**
- **ترتيب الاصوات التي حصلت عليها القوائم السياسية الفائزة في اقضية محافظة ميسان في مختلف اشكال التصويت عام ٢٠١٨**

القضاء	المركز الاول	المركز الثاني	المركز الثالث	المركز الرابع	المركز الخامس	المجموع

	اسم القائمة	الاصوات	%	اسم القائمة	الاصوات	%	اسم القائمة	الاصوات	%	اسم القائمة	الاصوات	%	اسم القائمة	الاصوات	%	
العمارة	سائرون	81893	52	تحالف الفتح	26803	17	تحالف النصر	20321	13	تيار الحكمة	15651	10	دولة القانون	14096	8	158764
علي الغربي	سائرون	7403	45	تحالف الفتح	3661	22	دولة القانون	2139	13	تيار الحكمة	2103	13	تحالف النصر	1199	7	16505
الميمونة	تحالف الفتح	8100	33	سائرون	7754	32	تحالف النصر	3799	16	دولة القانون	3552	14	تيار الحكمة	1196	5	24401
قلعة صالح	سائرون	6766	30	تحالف الفتح	6084	27	تيار الحكمة	5355	24	تحالف النصر	3092	14	دولة القانون	1206	5	22503
المجر الكبير	سائرون	13110	36	تحالف الفتح	8320	23	تيار الحكمة	6652	18	دولة القانون	5318	15	تحالف النصر	2913	8	36313
الكحلاء	سائرون	7516	32	تيار الحكمة	5374	23	تحالف الفتح	4756	20	تحالف النصر	2790	12	دولة القانون	2773	12	23209
تصويت الخاص	سائرون	9476	44	تحالف الفتح	4474	21	تيار الحكمة	3168	15	دولة القانون	2314	11	تحالف النصر	1997	9	21429
تصويت الخارج	تحالف الفتح	1200	43	دولة القانون	710	25	تيار الحكمة	582	20	تحالف النصر	197	7	سائرون	130	5	2819
المتفرقات	تحالف الفتح	464	35	سائرون	444	34	تيار الحكمة	186	14	تحالف النصر	114	9	دولة القانون	109	8	1317
		307260														

المصدر: المفوضية العليا للانتخابات ، المكتب الوطني، بغداد ، بيانات(غير منشورة) عام ٢٠١٨.**الخريطة(١)التوزيع الجغرافي للأصوات التي حصل عليها الفائزين في اقضية محافظة ميسان عام ٢٠١٨**

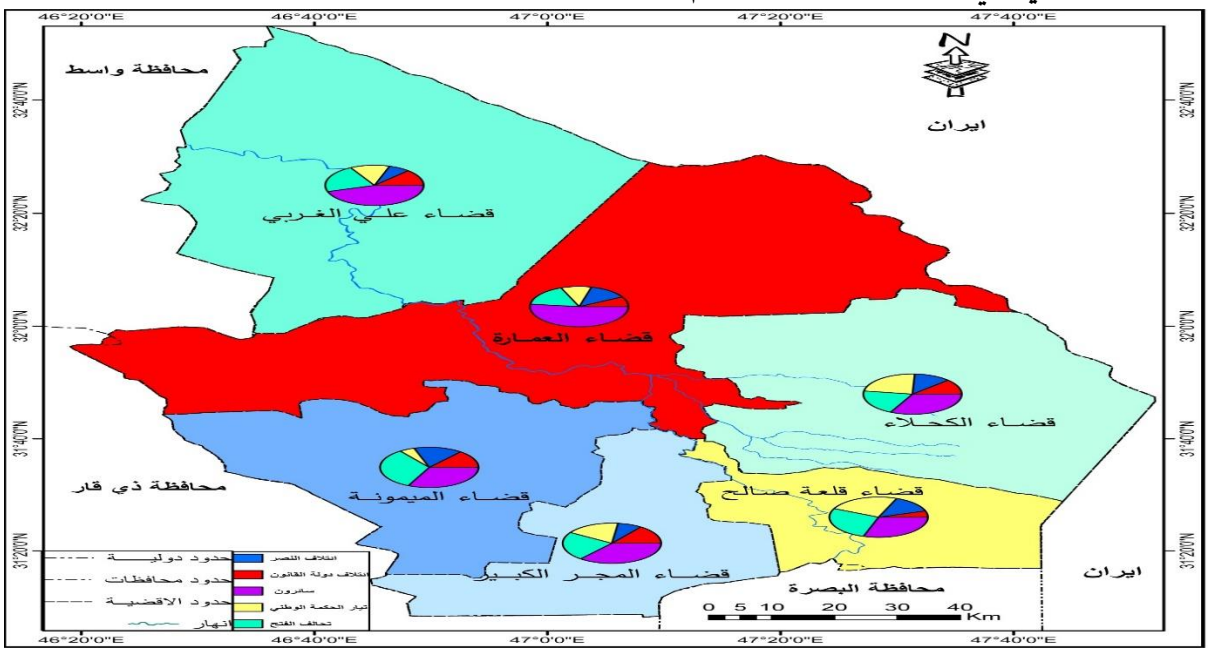

المصدر: بيانات الجدول(٤١)وباستخدام برنامج(ArcGis10.8).

انتخابات عام ٢٠٢١:- من خلال قراءة النتائج الانتخابية اذ اظهرت نتائج غير متوقعة من خلال خسارة شخصيات سياسية بارزة واكتساح الكتلة الصدرية ب(٧٣) مقعد من خلال(٨٨٥)الف صوت، مقابل حصول تحالف الفتح على(١٧)مقعد وهو اقرب المنافسين من البيت الشيعي، من بعد ما كان ب(٥٤) مقعد في انتخابات ٢٠١٨ وكذلك حصول ائتلاف النصر على مقعدين على خلاف مقاعده في ٢٠١٨ اذ بلغت(٤٢) ومن بعد ذلك تحالف مع تيار الحكمة تحت عنوان تحالف قوى الدولة الوطنية ليصبح عدد مقاعدهم(٥)فقط بـ(٢٣٥) الف صوت، من بعد ما كانت(٦١) مقعد لمجموع القائمتين في انتخابات ٢٠١٨، اما ائتلاف دولة القانون فقد حصل على (٣٤) مقعد في ٢٠٢١ و(٢٦) مقعد في انتخابات ٢٠١٨ فهو الرابح الوحيد الى جانب الكتلة الصدرية في رفع مقاعدهم البرلمانية في انتخابات ٢٠٢١، اذ كانت هذه النتائج تحديا سياسيا على الساحة العراقية من خلال اعلان الخصوم السياسيين بإلغاء نتائج الانتخابات تحت ذريعة التزوير وعدم مطابقة النظام الانتخابي مع التركيبة المجتمعية العراقية.ان هذا الاكتساح للكتلة الصدرية المصاحب بنفوذ واسع من الشارع العراقي وقوة مسلحة كبيرة تتمثل بسرايا السلام فضلا عن الزعامة المطلقة ذات هيمنة سياسية ودينية، وسوف يؤدي هذا الفوز الى نزاع مسلح في الشارع العراقي خاصة ان خصم التيار الصدري من البيت الشيعي منافس شرس ونقيضا نوعيا بقوة السلاح تحت عنوان الفصائل المسلحة المتمثلة بقوات الحشد الشعبي القريبة من ايران، لذلك سارعوا بالفور على الاعتراض لنتائج الانتخابات والطعن بها لدى المحكمة الاتحادية ولوحوا بشكل غير مباشر الى المواجهة المسلحة لواقع سياسي جديد اعتبرته تهديد مباشر لمصالحها السياسية[٣١]. الا ان المحكمة الاتحادية رفضت طلب الطعن في نتائج الانتخابات، المشكلة تجسدت في تشكيل الكتلة الاكبر في سبيل تشكيل حكومة جديدة, ومع فوز الكتلة الصدرية بـ(٧٣) مقعد الا انها لا تستطيع تشكيل الحكومة لأنها بحاجة الى (٩٢) مقعد في سبيل تطبيق معادلة (٥٠+١) وتكوين الاغلبية السياسية، فضلا عن قانون الانتخابات رقم (٤٥) الذي نص لا يحق لأي حزب او كتلة بالانتقال الى حزب او قائمة اخرى بعد اعلان نتائج الانتخابات لكن هذا القانون سمح لهم بتكوين تحالفات الكتلة الاكثر عددا وترشيح مرشحها لرئاسة الوزراء, وبسبب الانسداد السياسي في اعلان الكتلة الاكبر عددا قررت المحكمة الاتحادية بأن امكانية تشكيل الكتلة الاكبر عددا سوف يظل متاح الى ما بعد انتخاب رئيسا للجمهورية[٣٢].تأخر تشكيل الحكومة الى بعض اشهر وتمكن من خلالها الاطار التنسيقي بكافة صنوف الاحزاب الشيعية باستثناء الكتلة الصدرية بتشكيل الكتلة الاكبر عددا وعلى اثرها اعطى السيد مقتدى الصدر الضوء الاخضر بانسحاب مرشحيه من عضوية البرلمان وكتابة استقالاتهم لأنه رؤية السيد السياسية عدم المشاركة في الحكومة بوجود الفاسدين على حد تعبيره الا انه يمكن المشاركة في الانتخابات القادمة بشرط عدم مشاركة الخصوم الفاسدين على حد قوله، اذ جاءت الاستقالات الجماعية بصورة قانونية في ضوء المادة (٤٩) لسنة ٢٠٠٧[٣٣].اما في محافظة ميسان بلغ عدد الناخبين في هذه الدورة الانتخابية (٧١٩٧٤٢)وبنسبة(٣.٢٪) من مجموع الناخبين الكلي في العراق البالغ عددهم نحو (٢٢١١٦٣٢٢)، اما عدد المصوتين في الاقتراع العام لمحافظة ميسان(٢٦٠٧٢٧)والاقتراع الخاص(١٩٠٧٥)وبمجموع(٢٧٩٨٠٢) مصوت وبنسبة (٢.٨٪)من مجموع المصوتين الكلي في العراق البالغ عددهم (٩٦٩٢١٠٩)، اما عدد الاصوات الصحيحة، في محافظة ميسان (٢٧٧١٨٦)وبفارق(٢٦١٦)صوت عن الاصوات الكلية، قسمت منطقة الدراسة الى ثلاث دوائر انتخابية ولكل دائرة انتخابية(٣)مقاعد برلمانية باستثناء الدائرة الثالثة اذ كان تمثيلها بـ(٤)مقاعد برلمانية.بلغ عدد المرشحين في محافظة ميسان(٦١)مرشح فضلا عن(٤٢)مرشح ينافسون اصوات المحافظة والعراق ككل كدائرة انتخابية واحدة وهم مرشحون الصابئة المندائيين والمسيح، بلغ عدد المرشحين عن الدائرة الانتخابية الاولى(٢٣)مرشح والدائرة الانتخابية الثانية(١٨)مرشح والدائرة الانتخابية الثالثة(٢٠)مرشح، وبلغ عدد القوائم السياسية المنافسة في دوائر محافظة ميسان الانتخابية(٢٢)قائمة سياسية و(١٢)مرشح مستقل، اما في ما يخص نسبة التمثيل' في محافظة ميسان بلغت نحو (١٢٠٢١٧)' نسمة لكل مقعد نيابي وبمقارنتها مع نسبة التمثيل او قيمة المقعد في العراق نجدها (١٢٥١٩٩)نسمة كقيمة للمقعد البرلماني في العراق، ان نسبة التمثيل للدوائر الانتخابية في محافظة ميسان متباينة اذ كانت قيمة المقعد في الدائرة الاولى(١٣١٧١٥)وفي الدائرة الثانية(١١٢٧٦٣) وفي الدائرة الثالثة(١١٧١٨٥). اما في ما يخص توزيع الاصوات التي حصلت عليها القوائم والشخصيات المشاركة في الاقتراع العام ومن خلال النظر الى الجدول(٤) تبين الاتي .

أ-بلغت الاصوات في الاقتراع العام في انتخابات ٢٠٢١(٢٥٦٤٤٤)، بلغت حصة القوائم والشخصيات المستقلة الفائزة فيها(١٧٧٥٤٩)صوت وبنسبة(٦٩.٢٪)، اما عدد المرشحين في المحافظة(٦١) مقسمين على ثلاث دوائر انتخابية، اما قيمة المرشح بشكل عام من مجموع الاصوات بلغت (٤٢٠٤).

ب- جاءت الكتلة الصدرية بالمركز الاول من حيث عدد الاصوات والتي بلغت نحو(٩٨٢١٦)وبنسبة (٣٨٪) من مجموع الاصوات الكلية للاقتراع العام في المحافظة و(٥٥.٣٪) من مجموع الاصوات التي حصلت **الجدول (٤)القوائم وعدد الاصوات التي حصلت عليها في الاقتراع العام وعدد مرشحيهم والمقاعد التي حصلوا عليها في محافظة ميسان عام٢٠٢١**

اسم الكيان	مجموع اصوات الكيان	النسبة %	عدد المرشحين	النسبة %	قيمة المرشح من اصوات الكيان(*)	عدد المقاعد	النسبة %	قيمة المقعد(**)
الكتلة الصدرية	98216	38	9	14.9	10913	7	70	14031
المستقلون	50123	20	12	19.7	4177	1	10	50123
ائتلاف دولة القانون	30719	12	3	4.9	10240	2	20	15360
تحالف الفتح	25670	10	4	6.6	6418	0	0	—
تحالف قوى الدولة الوطنية	17211	6.7	4	6.6	4303	0	0	—
تحالف العقد الوطني	4625	1.8	2	3.3	2313	0	0	—
تحالف النهج الوطني	365	0.1	2	3.3	183	0	0	—
الحزب المدني	1532	0.6	2	3.3	766	0	0	—
قادمون	3308	1.3	4	6.6	827	0	0	—
حركة وعي الوطنية	970	0.4	1	1.6	970	0	0	—
ائتلاف سلامة وطن	209	0.1	1	1.6	209	0	0	—
تجمع اقتدار وطن	185	0.1	1	1.6	185	0	0	—
المنقذون	412	0.2	3	4.9	137	0	0	—
تجمع البناء والاصلاح	166	0.1	1	1.6	166	0	0	—
التحالف المدني	391	0.2	2	3.3	196	0	0	—
حزب الامانة	85	1.5	1	1.6	85	0	0	—
تيار الفراتين	3950	1.5	2	3.3	1975	0	0	—
حركة نازل اخذ حقي	883	0.3	1	1.6	883	0	0	—
تيار الكلمة	1051	0.4	1	1.6	1051	0	0	—
ائتلاف العمق الوطني	1608	0.6	2	3.3	804	0	0	—
حركة الوفاء العراقية	48	0.0	1	1.6	48	0	0	—
حركة حقوق	2835	0.06	1	1.6	2835	0	0	—
ائتلاف الوطنية	933	0.04	1	1.6	933	0	0	—
اصوات المسيح والصابئة المندائية	10949	4.3	—	—	—	—	—	—
المجموع	256444	100	61	100	4204	10	100	—

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، المكتب الوطني، بغداد، بيانات (غير منشورة) لعام ٢٠٢١.

(*) قيمة المرشح من اصوات الكيان= عدد اصوات الكيان/ عدد المرشحين.

(**) قيمة المقعد البرلماني = عدد اصوات الكيان / عدد المقاعد للكيان.

عليها الكتل الفائزة ومكنها هذا من الحصول على(٧)مقاعد برلمانية وبنسبة(٧٠٪) من مجموع (١٠) مقاعد مخصصة لمحافظة ميسان، اما قيمة اصوات المرشح من الكتلة الصدرية من اصوات الكيان بلغت(١٠٩١٣)صوت لكل مرشح وهي مرتفعة عن قيمة المرشح بشكل عام في المحافظة والتي بلغت (٤٢٠٤)صوت وبفارق زيادة (٦٧٠٩) صوت، اما عدد المرشحين في الكتلة الصدرية التي خاضت الانتخابات في المحافظة(٩)وبنسبة(١٤.٧٪) من مجموع المرشحين في المحافظة و بنسبة (٣٨٪) من مجموع المرشحين للقوائم والشخصيات الفائزة، اما قيمة

المقعد البرلماني للكتلة الصدرية (١٤٠٣١) صوت.اما في المركز الثاني من حيث الاصوات جاء المستقلون(٥٠١٢٣)صوت وبنسبة(١٩.٥٪) من مجموع الاصوات في المحافظة للاقتراع العام وبنسبة(٢٨.٢٪) من مجموع اصوات القوائم والشخصيات الفائزة، اما عدد المرشحين بلغو (١٢)وبنسبة(١٤.٩٪) من مجموع المرشحين في المحافظة، اما عدد المرشحين الفائزين (١) وبنسبة (١٠٪) من مجموع مقاعد المحافظة، وعلى الرغم من حصولهم على المركز الثاني من حيث الاصوات والسبب في ذلك هو كثرة عدد المرشحين للمستقلين والتي قللت من القيمة التصويتية للمرشح والتي بلغت(٤١٧٧) وبفارق(٢٧)صوت عن قيمة المرشح بصورة كلية في محافظة ميسان، اما قيمة المقعد الذين فازو فيه (٥٠١٢٣)صوت.

ج-حل في المركز الثالث من حيث عدد الاصوات في الاقتراع العام ائتلاف دولة القانون وبعدد اصوات (٢٩٢١٠)وبنسبة(١٢٪) من مجموع الاصوات التي حصلت عليها القوائم بصورة كلية وبنسبة (١٦.٥٪)من مجموع اصوات الفائزين، اما عدد مرشحي هذه القائمة(٣) فقط وبنسبة(٤.٩٪)من مجموع مرشحي محافظة ميسان والبالغ عددهم(٦١)، اما قيمة المرشح من اصوات هذه القائمة بلغ(١٠٢٤٠)صوت وبفارق زيادة(٦٠٣٦)صوت، وحصد من خلال هذه الاصوات على(٢)مقعد برلماني وبنسبة(٢٠٪) من مجموع مقاعد محافظة ميسان، اما قيمة المقعد بلغ (١٥٣٦٠)صوت، وعلى الرغم من حصول هذه القائمة على مقعدين نيابيين وبأصوات اقل من اصوات المستقلين الذين حصلوا على مقعد نيابي واحد وذلك بسبب قيمة المرشح لأصوات القائمة الذي ارتفع عن المستقلين وذلك بسبب قلة عدد المرشحين في دولة القانون وزيادة عددهم لدى المستقلين والذي ادى الى ضياع اصوات المستقلين بسبب قانون الانتخابات ذي الصوت الواحد غير المتحول.

د- اقرب المنافسين للقوائم والشخصيات الفائزة كانت كل من تحالف الفتح برئاسة السيد هادي العامري وتحالف قوى الدولة الوطنية برئاسة كل من السيد حيدر العبادي والسيد عمار الحكيم في انتخابات ٢٠١٨ وبعدد اصوات(٢٥٦٧٠ ، ١٧٢١١)على التوالي وبنسب(١٠٪ ، ٦.٧٪)من مجموع اصوات الاقتراع العام في المحافظة على التوالي وكان عدد المرشحين(٤)لكل منهما وبقيمة المرشح بالنسبة لأصوات القائمتين (٦٤١٨ ، ٤٣٠٣) لكل منهما.

هـ- اما بقية القوائم التي نافست في المحافظة وعددها(١٩)قائمة حصلت على(٣٤٥٠٥)صوت وبنسبة (١٣.٤٪) من مجموع اصوات المحافظة للاقتراع العام و(١٩.٢٪) من اصوات الفائزين هذا يدل على صعف المنافسة الانتخابية في المحافظة بالنسبة لهم بسبب تراجع الدعم السياسي لهم وخاصة انها تضم شخصيات كانت من ابرز اللاعبين السياسيين في انتخابات ٢٠١٨ ومنهم السيد فالح الفياض رئيس هيئة الحشد والذي كان تحت مضلة تحالف النصر في انتخابات ٢٠١٨ والذي اصبح بقائمة مستقلة تحت مسمى تحالف العقد الوطني.

و-اما الاقليات فقد حصلوا على(١٠٩٤٩) صوت من محافظة ميسان وبنسبة(٤.٣٪)من مجموع اصوات الاقتراع العام في المحافظة، وضمن قانون الانتخابات العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ حق الاقليات من المسيحيين والصابئة المندائية في دائرة انتخابية واحدة لكل العراق[٣٤].

اما من حيث معدل التنافس والدعم التصويتي للقوائم والشخصيات السياسية التي فازت بمقاعد برلمانية في محافظة ميسان ولجميع الدوائر الانتخابية ومن خلال الجدول(٥)والخريطة(٣١)تبين مايلي.

- بلغت مجموع اصوات الدائرة الاولى والتي مكنتها من تمثيل برلماني بثلاث مقاعد برلمانية اذ بلغت(٣٥٠٨١) وكانت جميعها من حصة الكتلة الصدرية اذ كان الدعم التصويتي لها في هذه الدائرة(١٠٠٪).
- في الدائرة الثانية بلغ مجموع الاصوات التي مثلتها في مجلس النواب (٤١٦٦٩) والتي بواسطتها حصلت هذه الدائرة على(٣)مقاعد برلمانية للتمثيل السياسي، كانت حصة الكتلة الصدرية منها(٢٥٨٦١) وبنسبة(٦١.٦٪)، وجاء في المركز الثاني ائتلاف دولة القانون بعدد اصوات(١٥٩٨٨)وبنسبة(٣٨.٤٪)، في حين لم يحصل المستقلون على عدد كافي من الاصوات التي تمكنهم من التمثيل السياسي.
- **الجدول(٥)**
- **ترتيب الاصوات التي حصلت عليها القوائم والشخصيات السياسية الفائزة في الدوائر الانتخابية لمحافظة ميسان عام ٢٠٢١**

الدائرة الانتخابية	المركز الاول			المركز الثاني			المركز الثالث			المجموع
	اسم القائمة	الاصوات	%	اسم القائمة	الاصوات	%	اسم القائمة	الاصوات	%	
الاولى	الكتلة الصدرية	35081	100							35081

الثانية	الكتلة الصدرية	25681	61.6	دولة القانون	15988	38.4	المستقلون	0	0	41669
الثالثة	الكتلة الصدرية	19086	45.5	المستقلون	12239	29.5	دولة القانون	10706	25	42031

المصدر: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، المكتب الوطني، بيانات(غير منشورة)عام ٢٠٢١.

- في الدائرة الانتخابية الثالثة بلغت مجموع اصواتها التي مكنتها من التمثيل السياسي لقبة البرلمان(٤٢٠٣١) كانت حصة الكتلة الصدرية منها(١٩٠٨٦) وبنسبة(٤٥.٥٪)، اما حصة المستقلون بـ(١٢٢٣٩)صوت وبنسبة(٢٩.٥٪)، اما في المركز الثالث جاءت دولة القانون بـ(١٠٧٠٦) وبنسبة(٢٥٪) من مجموع اصوات الفائزين في هذه الدائرة.**الخريطة(٢)التوزيع الجغرافي للأصوات التي حصل عليها الفائزين حسب الدوائر الانتخابية في محافظة ميسان عام ٢٠٢١**

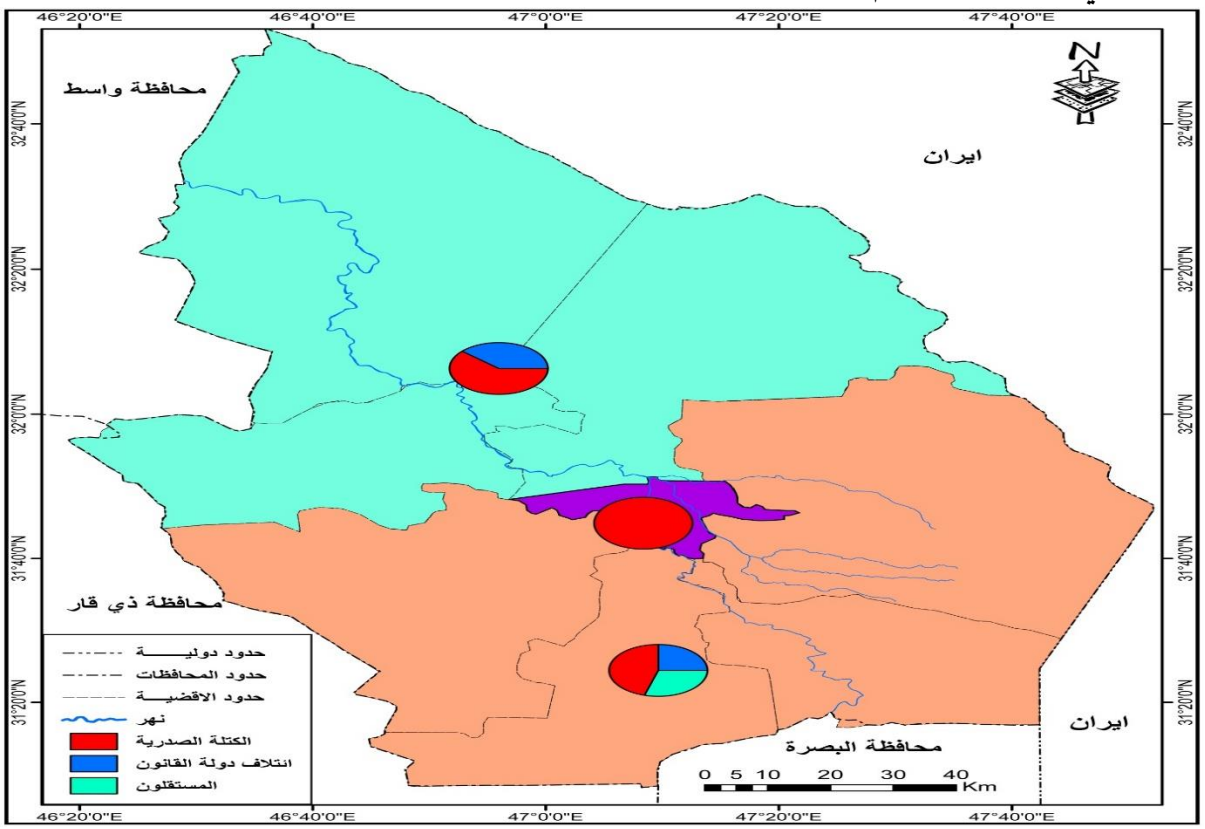

المصدر: بيانات الجدول(٥٠)وباستخدام برنامج(ArcGis10.8).

الاستنتاجات.

١. اختلاف النظام الانتخابي الذي استخدم في عام ٢٠١٨ للدورة البرلمانية الرابعة عن النظام الانتخابي الذي استخدم لعام ٢٠٢١ للدورة البرلمانية الخامسة .

٢. فرز النظام الانتخابي في عام ٢٠١٨ فوز الاحزاب السياسية التقليدية لان هذا النظام وضع بما يخدم مصالحهم السياسية وهو بما يسمى نظام سانت ليغو المعدل او العراقي.

٣. اما في الدورة البرلمانية الخامسة عام ٢٠٢١ استخدم نظام انتخابي جديد جاء نتيجة لضغط الشارع العراقي الملتهب بالمظاهرات الي تطالب بالإصلاح السياسي.

٤. نتيجة لهذا النظام قفد خسرت اغلب الوجوه السياسية التقليدية لعدد كبير من مقاعدها في البرلمان نتيجة منافسة المستقلين فضلا عن منافسة التشكيلات السياسية الجديدة.

٥. الفائز الاكبر من هذا النظام هي التيار الصدري بزعامة السيد مقتدى الصدر نتيجة انتشار مؤيديه المجتمعي في اغلب الدوائر الانتخابية ، فضلا عن ذلك لقد قام النيار الصدري بترشيح بما لا يقل عن شخصيتين حتي لا تبدد الاصوات وهذا على عكس ما قامت به اغلب الاحزاب التقليدية.

٦. من المأخذ على هذا النظام انه ساعد على القضاء لظاهرة العشائرية في التصويت لأنه قيد الناخبين التصويت فقط لمرشحيهم داخل الدائرة الانتخابية.

٧. من المأخذ على الدورة البرلمانية الخامسة لسنة ٢٠٢١ هو استخدام الصوت الواحد غير القابل للتحويل ومفاده ان الاصوات التي حصل عليها المرشح الخاسر لا تذهب الى القائمة او رئيسها، بعكس ما كان معمول فيه في دورة ٢٠١٨ والتي كانت اصوات المرشحين تحتسب للقائمة ذاتها او لرئيسها.

هوامش البحث

(*) بحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة(الانتخابات البرلمانية في محافظة ميسان للدورتين(٢٠١٨ و ٢٠٢١)دراسة في الجغرافية السياسية.

(١) سليم احمد، اساسيات البحث العلمي المنهج التحليلي الوصفي وتطبيقاته، دار الكنب للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ٢٠١٨، ص٤٦.

(2) Toby S. James, Comparative Electoral Management: Performance, Networks and Instruments, Routledge, 2020,p131.

(٢) ماهر حمدي محمد عيش، التحليل المكاني للمراكز الانتخابية بدائرة قويسنا وبركة السبع في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥، مجلة بحوث كلية الاداب، جامعة المنوفية، مجلد ٣٠ ، عدد١١٦، ٢٠١٩، ص٦.

٤() تغريد رامز هاشم العذاري ، تحليل جغرافي سياسي لانتخابات مجلس النواب عن محافظة النجف للمدة ٢٠٠٥ –٢٠١٤، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة، العراق ،٢٠١٨ ، ص٢٨.

٥() اندرو رينولدز واخرون، انواع النظم الانتخابية ،ترجمة كرستينا خوشابايتو ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ط١، اربيل، ٢٠٠٧، ص٧.

٦()ولد عامر نعيمة ، اثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي ، حالة الجزائر ، دفاتر سياسية والقانون، عدد خاص ، ٢٠١١، الجزائر، ١٧٨– ١٨٠ .

٧()عهود فرحان محمد ، الانتخابات الاسرائيلية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي (٢٠١٩–٢٠٢١)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،جامعة تكريت ، كلية العلوم السياسية ، العراق، ٢٠٢٢، ص٩٤–٩٦.

٨() سفين جلال فتح الله ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠١٠، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، مجلد٨، العدد١، العراق، ص٤.

٩() شعبان احمد رمضان ، الوسيط في الانظمة السياسية والقانون الدستوري، ط١، دار النهضة ، مصر، ٢٠٠٩،ص١٩٧

١٠() عبدو سعد وزملائه ، النظم الانتخابية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان،٢٠٠٥، ص٢٧.

(١١) اياد خضر عباس ، اثر النظام الانتخابي على التمثيل النيابي في العراق ' مجلة جامعة تكريت ، ج٢، عدد٢،العراق، ٢٠٢٢، ص٦٧.

12() معتز خلف اسماعيل ، الانتخابات والتعايش السلمي في دول ما بعد النازعات النظام الانتخابي في العراق بعد احتجاجات اكتوبر ٢٠١٩ ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، عدد٢،العراق، ٢٠٢٠، ص٤٢١.

13() مؤيد جبر الفلوجي ، واقع ومستقبل الثقافية السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ،العراق، ٢٠٠٥، ص٢٢١.

١٤() نبيل ايت شعلال ، النظام القانوني للدوائر الانتخابية ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الخضر باتنه ' ٢٠٢٠، ص١٥٩.

١٥() بوشناقة شمسه ، النظم الانتخابية وعلاقتها بالانظمة الحزبية ، دفاتر سياسية والقانون، الجزائر ، ٢٠١١، ص٤٦٣

١٦() رشا مهدي صالح البياتي ، تحليل مكاني للانتخابات البرلمانية في محافظة بابل لسنة ٢٠٢١ دراسة في جغافية الانتخابات، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية التربية للعلوم الانسانية، العراق ، ص١٧.

١٧() صالح جواد العاني ، علي غالي العاني ، الانظمة السياسية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد، العراق،١٩٩٠، ص٤٨.

18() الية توزيع الاصوات على المقاعد انظر الى الموقع الاليكتروني الاتي

https://www.iraqcp.com/index.php/sections/platform/3111-2018-04-02-19-44-11

[١٩]() المادة (١٤) من قانون انتخاب مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ والمعدل في سنة ٢٠١٨ انظر الى محسن جباري حسن الموسوي ، قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وسائر التشريعات الانتخابية في العراق ، دار المعارف للطباعة والنشر، العراق ، ب،ت ، ص٤١.

[٢٠]() معلومات متاحة على الموقع الإليكتروني الاتي https://ar.wikipedia.org/wiki

[٢١]() حيدر عبد جساس ، اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، (انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١ انموذجا، مجلة دراسات دولية، عدد ٩١، ص٤٤٦.

[٢٢]() وسام حسين علي ، التحديث والاستقرار في النظام السياسي للعراق ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠١٨، ص١٤٠.

[٢٣]() عبد الحسين شعبان ، تضاريس الخريطة السياسية العراقية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد٣٣٣، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦، ص١٧.

[٢٤]() عدنان عبد الحسين ، الانتخابات المبكرة في ضل قانوني انتخابات مجلس النواب ومفوضية الانتخابات الجديدين ، مجلة الرواق، عدد٥،العراق، ٢٠٢١، ص٧.

[٢٥]() جريدة الوقائع العراقية ،الصادر في ٩/تشرين الثاني /٢٠٢٠ ، ، العدد(٤٦٠٣)، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم(٩) لسنة ٢٠٢٠ : انظر الى الفصل الرابع والخامس ص ٥-٨.

[٢٦]() رشا مهدي صالح البياتي ، مصدر سابق ، ص٢٨-٢٩.

[٢٧]() نسب المفوضية على الرابط الاليكتروني https://ihec.iq

[٢٨]() حيدر عبد جساس ، مصدر سابق، ص٤٥٠ -٤٥٦.

[٢٩]() المادة (٤٥) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لعام ٢٠٢٠

[٣٠]( ) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، المكتب الوطني ، بغداد ، وحدة ادخال البيانات ، بيانات (غير منشورة) لعام ٢٠١٨.

[٣١]() لقاء مكي، واقع سياسي جديد متغير ومتوتر، مركز الجزيرة للدراسات، انظر الى الموقع الالكتروني https://studies.aljazeera.net تمت زيارة الموقع في ٢٠٢٥/٣/٢٨، ٢٠:٦BM.

[٣٢]() قرار المحكمة الاتحادية المرقم ٧/ اتحادية ٢٠٢٠، في ٢٠٢٢/٢/٣.

[٣٣]() قانون تعديل اعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦، المادة الاولى ، ثالثا، انظر الى مجلس النواب العراقي، القوانين الصادرة ، الدائرة الاعلامية ، قسم الموقع الاليكتروني ، WWW.parliament.iq، تمت زيارة الموقع في ٢٠٢١/٣/٢٩، 9:35AM.

[٣٤]( ) قانون الانتخابات العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢١ ، المادة (١٣) (ثالثا) جريدة الوقائع العراقية العدد (٤٦٠٣) ، ص٥، ٢٠٢٠،